أثر الأصل المفترض في التوجيه الصوتي الحديث مقاربات نقدية

د. جواد كاظم عبد المديرية العامة لتربية المثنى

jwadkathem2@gmail.com

الملخص:

نالت مسألة افتراض الأصل منزلة كبيرة في المدونة اللغوية العربية؛ إذ أخذ المتقدمون وهم يضعون القواعد النحوية والصرفية لمسائل لغتهم إلى افتراض أصول للبنى التي يعمدون إلى شرحها بغية بيان التحولات، والتطورات التي طرأت على الكلمة إلى أن استوت في صيغتها الحالية.

ولم يكن المحدثون بمنأى عن دور الأصل المفترض في بيان القواعد النحوية والصرفية والصوتية؛ فتأملوا في الأصول التي افترضها المتقدمون لكلماتهم، والتعليلات التي رافقت ذلك؛ فأيّدوهم في بعض منها، وخالفوهم في كثير منها.

غيرَ أن المحدثين وبخاصة الأصواتيون منهم لم تكن بناهم المفترضة تسير في منوال واحد؛ إذ تعددت التأويلات، وكثرت التعليلات؛ وهذا ما دفع الباحث إلى اختيار هذا الموضوع ورصد الآراء الصوتية الحديثة بإزاء الظواهر الصوتية، وعرضها، ومن ثمَّ بيان موارد الخلاف فيما بينهم.

وقد اعتمد الباحث في دراسته على الكتابة المقطعية في بيان آرائهم؛ ولا يخفى ما للكتابة المقطعية من أهمية كبيرة في التحليل الصوتي، واتخاذ قرارات مناسبة لما حصل في بنى الكلمات، وبيان مواطن الكراهة أو الثقل وفقاً لمباني الدرس الصوتي الحديث.

الكلمات المفتاحية: (الأصل المفترض، الإبدال، الإعلال، القلب المكاني)

The effect of the origin assumption on modern Voices guidance «Critical Recreation»

Dr. jwad kathem abd

Summary:

The issue of the Origin assumption has got a fabulous place in the Arabic linguistics code ;As the applicants put the grammatical and morphological rules for their morphological issues which assumed to be explained in order to know the transformations and the development that occurred

to the words until it settled On it's current form.

Anyway، the Modernists and especially the phonetic ones did not didn't have the same presumed instructions. There were many interpretations and explanations that what made the researcher to choose the topic and observe the modern acoustics phenomena which show them and announce the the sources of the differentiation among them.

In this study، the researcher depended on the syllable writing in order to express their perspectives. It is unable to hide the great importance of syllabic writing in the phonemic analyzation، and making a suitable big decisions for what occurred in the structure of the words and clarifying the points of the hatred and ths heaviness according to the phonetic modern lesson.

Keywords: (the original presumed، substitution، vowelization، spatial core)

التمهيد:

الأصل المفترض: (المفهوم والبدائل)

عمـد المتقدمـون من علماء العربية حين شرعوا ببيان المسـائل النحوية والصرفية إلى افتراضات ذهنية لأصول الكلمات بغية بيان التحولات التي طرأت عليها إلى أن انتهى بها الأمر إلى صيغتها الحالية.

وهذا الأمر قد يكون قائماً على بيان فكرة تهدف إلى تصوير مشكلة معينة، والسعي إلى حلها، ولعل ما يكمن وراء ذلك غايات تعليمية؛ يلجأ المُفترضُ إلى اصطناع أو افتراض بنية ذهنية للصيغة الحالية وإن لم يكن لها وجود أو تحقق في النطق.

ومصطلح (الأصل المفترض) من استعمالات اللغويين المحدثين، يرادُ به «الأصل اللغوي التجريدي الذي ترسَّب في أذهان النحويين، ولم ينطق به عربي، أو نُطِقَ به على نحو الخطأ الإجباري الذي فرضته موسيقى الشعر، ولم يكن مقبولاً في سعة الكلام، وهو مقدمة ضرورية لتأسيس النظام النحوي، وهو يمثّل أحد الركائز الرئيسة في المنظومة اللغوية العربية» (حمدوش، 2017م، يُنظر: 9)، أو أنّه قالب معياري مفترض ترسَّخ في أذهان اللغويين والنحاة المتقدمين (ياقوت، 2000م، يُنظر: 64).

وثمة مصطلحات عند المحدثين للدلالة على افتراض الأصل، ومنها: الأصل المقدَّر (عبده، 2010م، يُنظر: 1/ 84) (ياقوت، يُنظر: 143)، والبنية التحتية (عبده، 2010م، يُنظر1/ 83)، والبنية العميقة (نهر، 2011م، يُنظر:177) و (بوقرة 2003م، يُنظر: 157)، والأصل المفترض (عبابنة 2018م، يُنظر: 22)، (عبدالله 2017م، يُنظر: 148)، (النعيمي، 1998م، يُنظر:46)، وهذه المصطلحات تقترب فيما بينها للدلالة على افتراض الأصل الذي انبثقت عنه الكلمة.

ولا ينفي ما سبق في أنّ للمتقدمين من علمائنا إشارات واستعمالات ورد فيها ما يشي بافتراض الأصل أو يفصح عنه؛ ولعل من المصطلحات التي تدل على افتراض الأصل ما ورد في كتاب سيبويه (ت 180 هـ)؛ إذ استعمل مصطلح (المتروك) للدلالة على الأصل المفترض المتروك (سيبويه (180هـ) 1982م، يُنظر: (1/ 290، 318، 322)، وقد ورد عند غيره صراحة، أي: (الأصل المتروك) (الفارسي (ت377هـ) 1993م، 6/ 428)، (الأنباري 1999م، يُنظر: 109)، ومصطلح (الأصل المرفوض) الذي ورد في مصنفات بعضهم كأبي علي الفارسي (ت 377 هـ) (الفارسي (ت377هـ) 1993م،

يُنظر: 6/ 456)، وابن جني (ت 392 هـ) (ابن جني (392هـ) 1999م، يُنظر:2/ 299)، ومصطلح (الأصل المهجور) الذي ورد في مصنفات الرضي (ت 686 هـ) (الإستربادي (686هـ) 1975م، يُنظر: 4/ 59).

أولاً: الأصل المفترض وظاهرة الإبدال

يرادُ بالإبدال إقامة صوت مقام صوت آخر في الكلمة، ويحصل غالباً بين الأصوات التي من مخرج واحد أو من مخارج متقاربة (الصالح 2004م، يُنظر: 216–217)، ومن مسائله التي افْتُرِضَ فيها أصل مُخْتَلَفٌ فيه:

ـــ **(افتراض القلب المكاني في الأصل المفترض من عدمه)**: اخْتُلِفَ في الأصل المفترض لصيغة (افتعل) في مسألتين:

أ/ إبدال نصف الحركة بصامت:

تبدل نصف الحركة (الواو، الياء) تاء في صيغة (افتعل)، وقد اختلف المحدثون في افتراض الأصل لها، إذ ذهب بعضهم إلى أنّ الأصل المفترض لـ (افتعل): (اتفعل)، وليست صيغة (افتعل) أصلاً؛ فقد حدث فيها قلب مكاني (عبده 2010م، يُنظر: (1/ 137))، (الشايب 2004م، يُنظر: 65)، (عبده 1982م، يُنظر: 116)، واسْتُدِلَ على ذلك بأمور، منها: أنّ هناك ما يقابل صيغة (افتعل) في بعض اللغات السامية كالعبرية والآرامية؛ إذ تقع التاء فيهما قبل فاء الفعل، وأنّ أحرف الزيادة في الأفعال المزيدة تقع قبل فاء الفعل، من ذلك: (أفعل، وانفعل، واستفعل)، وأنّ المماثلة بين الأصوات الصامتة في العربية رجعية غالباً، أي أنّ الصوت الملفوظ أولاً هو الذي يتغير لمماثلة الصوت الذي يليه (عبده 2010م، يُنظر:1/ 137)، ومثال ذلك: (اتَّصل)، وأصلها المفترض: (اتْوصل)، هكذا: ء ـــ ت / و ـــَ/ ص ـــَ/ ل ـــَ ← اتَّصل = ء ـــ ت / ت ـــَ/ ص ـــَ/ ل ـــَ، و (اتَّسر)، وأصلها المفترض: (اتْيسر)، هكذا: ء ـــ تَ / ي ـــَ/ س ـــَ/ ر ـــَ ← ء ـــ ت / ت ـــَ/ س ـــَ/ ر ـــَ.

ويرى أغلبهم أن الأصل المفترض لم يطرأ عليه أي قلب مكاني؛ فالأصل في (اتَّصل): (اوْتصل) = ء ـــ و / ت ـــَ / ص ـــَ / ل ـــَ، و (اتَّسر): (ايْتسر) = ء ـــ ي / ت ـــَ / س ـــَ / ر ـــَ شاهين 1980م، يُنظر: 71)، (سقَّال 1996م، يُنظر: 150–151)، (صفا 2010م، يُنظر: 57–58)، (عبد الجليل 1998م، يُنظر: 430)، (النوري 2018م، يُنظر: 273–274)، (البكُّوش 1987م، يُنظر: 75).

وهؤلاء على الرغم من اتفاقهم في الأصل المفترض لصيغة (افتعل) إلا أنهم اختلفوا في التعليل الصوتي وتفسير ما طرأ على الأصل حتى صار: (اتَّصل، واتَّسر)؛ فالدكتور عبد الصبور شاهين يرى أنّ الواو والياء أسقطتا، وعوِّض عنهما بتضعيف التاء بغية المحافظة على إيقاع الصيغة تعويضاً موقعياً (شاهين، 1980م، يُنظر: 71)؛ وليس ثمة تقارب بين الواو والياء من جانب والتاء من جانب آخر، ولما كان الصوتان متباعدين فلا يسمح بتأثر أحدهما في الآخر؛ فلا مماثلة بينهما (شاهين، 1980م، يُنظر: 211)، ويؤيده في ذلك الدكتور يحيى عبابنة (عبابنة 2000م، يُنظر: 50، 52).

وقد ذكر الدكتور محمد جواد النوري أنّ الواو أو الياء بوصفهما نصفي حركة إذا اجتمعتا في بنية واحدة مع التاء؛ فيؤدي ذلك إلى تأثرهما بالتاء تأثراً رجعياً، فينقلبان إلى تاء، ويحصل الإدغام بعد ذلك (النوري، 2018م، يُنظر: 273–274) و (النوري، 1993م، يُنظر: 86)، ويعزو الدكتور الطيب البكوش الأمر إلى أنّ الواو والياء أدغمتا في التاء (البكُّوش 1987م، يُنظر: 75).

ورأي الدكتور عبد الصبور شاهين وجيه غير أنّني لا أتفق معه في أنّ التضعيف تعويض عن الياء؛ ذلك أنّ التضعيف تحقق بعد اجتلاب التاء لموضع الواو، والياء الساقطتين، ومن ثمَّ إدغامهما بالتاء اللاحقة لهما.

ب / إبدال الصامت بصامت آخر:

يبدل الصامت بصامت آخر في صيغة (افتعل)؛ ومن ذلك إبدال تاء (افتعل) دالاً،

وممَّـا اخْتُلِـفَ في أصلـه المفترض بـين افتراض القلب المـكاني من عدمـه، ما حصل في ابدال التاء دالاً، من ذلك: (ازدهر)؛ إذ يرى بعضهم أنّ صيغة (افتعل) ليسـت بأصل، والأصل فيها: (اتفعل)، وقد تعرَّضت لقلب مكاني إلى أن تطورت إلى صيغتها النهائية (عبده، 2010م، يُنظر: 1/ 139) (الشايب 2004م، يُنظر: 65، 200–201)، واستدلَّ على ذلـك في أنّها لو لم تكن الأصل لأصبحت (ازتهر) مثلاً (اسـتهر)؛ إذ تتغير الزاي لمماثلة التاء فتصبح سيناً، ولأصبحت (ادتَّعى): (اتَّعـى)، ولكن حدث العكس، وذكروا أنّ المماثلـة تحققت قبـل أن يقع القلب المكاني بـين التاء في زنة (افتعل)، وفـاء الفعل، أي: اتْزهـر ← ادْزهـر ← ازْدهر، أي أن (ادْزهر) أصبحت بالقلـب المكاني (ازدهر) (عبده، 2010م، يُنظـر: 1/ 139) (الشـايب 2004م، يُنظر: 200–201) (عبـده، 1982م، يُنظر: 116).

واعْـتُرِضَ عليه في أنّه نفى المماثلة التقدمية؛ إذ بنى رأيه على المماثلة الرجعية، وغلَّب الأضعـف عـلى الأقـوى، بتغليب المهمـوس على المجهـور، والجهر من صفـات القوة في الصـوت (شـواهنة 2007م، يُنظـر: 189)، يُضاف إلى ذلك أنّ بعـض الكلمات التي جـاءت عـلى وزن (افتعل) لم يحدث فيهـا إبدال وجاءت على هذه الصـورة، من ذلك: (افتكـر، وافتقـر، واقتطـع، واقتدر)، كـما أنّ التاء أبدلت في بعـض المواضع إبدالاً غير مطَّـرد بمجاورتهـا الجيـم، من ذلـك: (اجدمعوا) بدلاً مـن (اجتمعـوا) (ابن عصفور (669هــ) 1996م، يُنظـر: 1/ 236) (ابـن جنـي (392هــ) 2000م، يُنظـر: 1/ 198) (خريسات 2002م، يُنظر: 40).

وممَّـا يؤخذ على أصحاب هذا الرأي أيضاً أنّهم لم يفرقوا في المماثلة الحاصلة في نحو: (ازتهـر، وادتعى)؛ فهي في (ازتهر) تقدمية جزئية متصلة، بإبدال التاء دالاً، في حين أنّها في (ادتعى) تقدمية كلية متصلة؛ إذ أبدلت التاء دالاً، وأدغمت الدال في الدال.

ويرى كثيرٌ من الدارسين المحدثين أنّ الأصل المفترض لـ(افتعل) لم يطرأ عليه قلب

مـكاني، ففـي نحو: (ازتهر) أثّرت الـزاي في التاء فأحالتها إلى صوت الدال على سـبيل المماثلة التقدمية الجزئية (شـاهين، 1980م، يُنظر: 210) (النوري، 2018م، يُنظر: 271-272) (النـوري، 2003م، يُنظر: 298) (سـقَّال، 1996م، يُنظـر:151) (هلال، 2009م، يُنظر: 278) (عبد الجليل، 1998م، يُنظر: 429-431).

وصـوت الـزاي في (ازتهـر) يحمل صفـات القوة مـن قبيل (الجهـر، الصفير)، وقد أثَّـر في صـوت التـاء الضعيـف المهموس؛ فغلَّـب الناطق الجهـر، فضلاً عـن أنّ الدال هـو المقابـل المجهـور لصـوت التـاء (النـوري، 2018م، يُنظـر: 286-287) (النوري، 1993م، يُنظـر:77-78)، وهذا الرأي هؤلاء جدير بالقبول؛ لأنّه ابتعد عن التأويلات، والافتراضات المزعومة؛ فضلاً عن أنّه ينسـجم وقواعد المماثلة بتأثر الصوت الضعيف بالصـوت القـوي وليـس العكس؛ لمـا يحمله الصـوت القوي من صفات قـوة كالجهر والصفير.

ثانياً: الأصل المفترض وظاهرة الإعلال

يـرادُ بالإعـلال تغيـير يطـال صوت العلـة للتخفيـف بقلبـه أو إسـكانه أو حذفه، وأنواعـه ثلاثة: القلب، والإسـكان، والحذف (الحملاوي (1351هـ) (د.ت)، يُنظر: 109) (إبراهيم (د.ت) يُنظر: 5) (النايلة 1988م، يُنظر: 317) (الحسَّاني 2009م، يُنظر: 250)، ومن مسائله التي افْتُرِض فيها أصل مختَلَفٌ فيه، ما يأتي:

1/ افـتراض وجـود الهمـزة في الأصـل المفترض مـن عدمه: اختلـف المحدثون في وجود الهمزة في الأصل المفترض في موضعين:

أ/ الموضع الأول: اسم الفاعل من الفعل الأجوف

اختلف المحدثون في الأصل المفترض لاسم الفاعل من الفعل الأجوف؛ فمنهم مَنْ افـترض وجود الهمـزة، ومنهم مَنْ نفى ذلك، وهذا الأمـر ورد في موضوع قلب الواو والياء همزة؛ إذ يرى بعضهم أنّ الأصل المفترض اشتمل على همزة، وهؤلاء على رأيين:

الأول: أنّ الأصل المفترض اشتمل على الهمزة، وقد طرأ عليها تغيير صوتي بالحذف، أي أنّ الأصل في (قائل، وبائع): (قَأْوِل، بَأْيِع)، هكذا: ق ـــَ ء / و ـــِ ل، ب ـــَ ء / ي ـــِ ع، وتسقط الهمزة منهما بعد ذلك، وتطول الفتحة بعد ذلك (عبده، 2010م، يُنظر: 1/ 115)، وليس من تفصيل وافٍ لما حصل في الكلمة من تحولات.

الثاني: أنّ الأصل المفترض اشتمل على الهمزة، ولم يطرأ عليها تغيير صوتي؛ فتبقى في الكلمة؛ فاسم الفاعل مأخوذ من الفعل الأجوف المهموز في أصله، فالأصل في: (قال، يقول): (قأل، يقؤل)، و (باع، يبيع): (بأع، يبئع)، وما تصرَّف منهما مهموز، أي: (قائل، وبائع)، وقد بقيت الهمزة فيهما، وإن حصل لها تسهيل فيما بعد في اللهجات؛ فقيل: (قايل، وبايع) (النعيمي، 1980م، يُنظر:363).

وأما أصحاب الرأي الآخر؛ فلا يرون أنّ الأصل المفترض اشتمل على همزة، ومن ذلك صياغة اسم الفاعل من الأجوف، ويندرج ضمن ذلك ثلاثة آراء:

الأول: أنّ الأصل المفترض اشتمل على وقوع صائت قصير (الضمة أو الكسرة) بعد الفتحة الطويلة وبعدهما صائت قصير (الكسرة)، أي تتابع ثلاث حركات، هكذا: ق ـــَ + ـــُ + ـــِ ل، ب ـــَ + ـــِ + ـــِ ع؛ وقد توالت الحركات الكثيرة فيهما، فعمد الناطق إلى إسقاط الانزلاق (الواو والياء)، وأحلَّ الهمزة النبرية محلهما لتصحيح المقاطع، والتخلص من الحركات المتعاقبة (شاهين، 1980م، يُنظر: 114–115)، وليس الحاصل في الكلمتين على سبيل الإبدال؛ فليست ثمة علاقة مبيحة بين الواو والياء من جهة والهمزة من جهة أخرى شاهين، 1980م، يُنظر:177)، فالهمزة في هذا السياق على سبيل التعويض الموقعي الذي تقتضيه وظيفة الصوت في الدلالة أو غيرها شاهين، 1966م، يُنظر: 88).

واعْتُرِضَ على أصحاب هذا الرأي في ربط الواو المنزلقة (من الفتحة الطويلة إلى الضمة) بالألف في نحو: (قاول)، وفصل الكسرة عن الواو، وادِّعاء ابتداء المقطع

بالكسرة، والتخلص من ذلك بالهمز أو النبر، وهذا ما لا يظهر في البنية المقطعية؛ إذ اشتملت على مقطعين هما: (قا/ ول)، (با/ يع)، والمقطع الثاني وقعت فيه الواو والياء بداية المزدوج الصاعد، ولم يبتدئ المقطع بالكسرة (النعيمي، 1980م، يُنظر: 362).

الثاني: أنّ الأصل المفترض لاسم الفاعل الأجوف اشتمل على نصف الصائت (الواو والياء) بعد الفتحة الطويلة، هكذا: (قاول، وبايع)، وهؤلاء لهم وجهتا نظر:

إحداهما: أنّ الواو والياء قلبتا همزة؛ لأنّهما وقعتا في بداية مقطع متوسط مغلق (ص ح ص) وقفاً، أو مقطع قصير مفتوح (ص ح) وصلاً، وقد سبقتا بمقطع متوسط مفتوح (ص ح ح)، وهذا الملمح الحركي صعب على الناطق؛ فيقلبان همزة للتخلص من ذلك؛ فضلاً عن أنّ بداية المقطع تتطلب صامتاً قوياً، وهذا متحقق في الهمزة (النوري، 2003م، يُنظر: 325–326) (الفيومي 1991م، يُنظر: 128) (د. عبد الفتاح (د.ت)، يُنظر: 188)؛ واجتماع الواو مع الكسرة، والياء مع الكسرة تكرهه العربية؛ فتبدل الواو والياء همزة (هنري 1997م، يُنظر: 62)، أي أنّه إعلال بالقلب.

الأخرى: أنّ الواو والياء لم تقلبا، وما حصل هو حذف لهما، وبقيت الكسرة في مقطعهما؛ ولأنّ العربية لم تتعوَّد رسم الحركات وحدها، ولا يوجد في مقاطع الكلمة مقطع يبدأ بحركة؛ فكان من اللازم أن تعتمد الحركة على همزة (البكُّوش 1987م، يُنظر: 153–154)، أو المجيء بالهمزة في (قاول، وبايع) بعد حذف الواو أو الياء؛ للفصل بين الحركتين عبابنة 2018م، يُنظر: 72)، أي أنه إعلال بالحذف.

وللدكتور جواد كاظم عناد رأي بهذا الأمر؛ إذ يرى أنّ (قاول، وبايع) يمكن أن تنطقا بالياء؛ هكذا: (قايل، وبايع)، وقد تخلَّقت فيهما صورة مقطعية تتساوق والقول بوجوب الهمز، وهذا الوصف يقوم على افتراض أنّ الحاصل هو إسقاط للجزء الأول من المزدوج، هكذا: ق ـــَ/ ـــِ ل، ب ـــَ/ ـــِ ع، وقد تخلَّق مقطع متماد صورته: ق ـــَ ي ل، ب ـــَ ي ع، ويتم التخلص منه بتحويله إلى مقطعين شائعين قصير وطويل،

وذلك بالفصل بين عنصري المزدوج بالهمزة، فيقال: قائل، وبائع (عناد 2011م، يُنظر: 86-87).

ولا أدري لِمَ افتراض المقطع المتماد، وهو من مقاطع الوقف، ثمَّ لو افترضنا أنّه مقطع متماد؛ فالتخلص منه يكون بتحويله إلى مطعين، أحدهما: طويل مفتوح (ق ـــــً)، والآخر: طويل مغلق (ء ـــ ل)، وليس إلى مقطعين، أحدهما: قصير، والآخر: مفتوح كما ذهب إليه الأستاذ المفَضال، ثمَّ لأي شيء تخلَّق المقطع المتماد؛ فما بقي في البنية المقطعية بعد حذف الواو والياء صائت قصير؛ جِيء بالهمزة لتصحيح المقاطع الصوتية، فضلاً عن تحقيق النبر.

الثالث: أنّ الأصل المفترض تضمن كسرة قصيرة بعد الفتحة الطويلة في: (قائل وبائع)، هكذا: ق ـــــً/ ـــــِ ل، أي: (قاِل)، ب ـــــً/ ـــــِ ع، أي: (باِع)؛ إذ لم يظهر في الكلمتين ما يقابل عين الصيغة في قالب (فاعل) سوى كسرة، والتقاء الحركتين (الفتحة الطويلة والكسرة) ممتنع، فضلاً عن ابتداء المقطع بحركة؛ ووجود الهمزة تابع لوجود ذلك الصائت القصير؛ فهي صوت يقوم بوظيفة الفصل بين حركتين متتابعتين (الفتحة الطويلة والكسرة القصيرة)، كما أنّ الناطق لا يستطيع لأسباب فيزيولوجية التكلم بهذا المصوت لوحده عارياً عن أي صامت قبله دون أن يبدأ بنطق الهمزة الحمو، 1989م، يُنظر: 182-183).

وهذا الرأي يفترض أنّ (قائل)، و (بائع) أخذتا من الصيغة النهائية (البنية السطحية): (قال، باع)، وليس من الأصل المفترض لهما: (قَوَلَ، وبَيَعَ)، فضلاً عن أنّ الهمزة لم تكن بديلاً عن واو أو ياء تعرضتا للقلب، وهذا الزعم فيه نظر؛ إذ إنّه بُنِيَ على صور مقطعية غير متحققة؛ إذ بُدِئَ المقطع الثاني بحركة، وكيف لكسرة أن تجتمع مع الألف (قاِ، باِ)؛ فضلاً عن افتراض الثنائية في الفعلين اللذين أُخِذَ منهما اسم الفاعل.

ويميل الباحث إلى رأي مَنْ ذهب إلى أنّ الحاصل في (قاول، وبايع) حذف للواو أو

الياء و واجتلاب الهمزة إلى المقطع الثاني الذي أضحى مبدوءاً بالحركة بعد حذف الواو أو اليـاء، وليس دقيقـاً أن يكون ذلك من باب الإعلال بالقلب؛ لانتفاء العلاقة المبيحة بين الواو والياء من جهة، والهمزة من جهة أخرى.

ب / الموضع الثاني: تصغير ما كان على زنة (مفعال) و (فاعل)

يـرى بعـض الأصواتيـين أنّ الأصـل المفـترض في (مفتـاح: مفتـأح)، وتصغـيره: (مُفَيْتِئح)، هكذا: مفتأح = م ـــِ ف / ت ـــَ ء ح ← م ـــُ / ف ـــَ ي / ت ـــِ ء ح ← م ـــُ / ف ـــَ ي / ت ـــِ ح؛ إذ حذفت الهمزة وأطيلت الكسرة (عبده، 2010م، يُنظر: 1/ 129–130، الهامش رقم 15).

ولا يرى آخرون أنّ الأصل المفترض تضمن همزة، فـ(مفتاح) يُصغَّر على (مُفيتاح)، والألـف (الفتحـة الطويلـة) قلبت كـسرة طويلـة، ولم تقلب يـاءً (مُفيتيح) (شـاهين، 1980م، يُنظـر: 186)، هكـذا: مفتـاح = م ـــِ ف / ت ـــًا ح ← م ـــُ / ف ـــَ ي / ت ـــًا ح ← مُفيتيح = م ـــُ / ف ـــَ ي / ت ـــِ ح؛ فهذا إعلال بالقلب؛ إذ قلبت الفتحة الطويلة كسرة طويلة بعد دخول ياء التصغير على الكلمة القرَّالة 2004م، يُنظر: 104).

غيرَ أنّ هناك منْ يرى أنّ الأصل المفترض تضمن ياء قبل الألف الثانية (مُفيتياح) = م ـــُ / ف ـــَ ي / ت ـــ / ـــًا ح؛ وقد حصل تتابع صوتي مكروه؛ فعمد الناطق إلى إسقاط الألف دون الكسرة الطويلة، فصارت: مُفيتيح = م ـــُ / ف ـــَ ي / ت ـــِ ح النـوري، 2018م، يُنظر: 236–237)؛ فهذا إعلال بالحذف، وهذا الرأي أولى بالقبول؛ ذلـك أنّ الكلمة صُبَّت في قالـب (فعيعيل) من أول الأمر، وأُطِيحَ بالألف الواقعة بعد الياء الثانية.

وأمّـا (فاعل) فتصغَّـر على (فويعل)، وقد ورد الحديث عـن ذلك في موضوع قلب الألـف واواً، غير أنّ الأصل المفترض لم يكن واحداً عند الأصواتيين المحدثين، فمنهم مَنْ افترض وجود الهمز في صيغة (فاعل)، والأصل المفترض فيها (فأعل)، فـ(كاتب)

ليست بالألف، وإنّما بالهمزة، أي: (كأتب)، وعند تصغيرها يقال فيها: (كؤيتب)؛ هكذا: ك ـــَ ء / ت ـــ ب ← ك ـــُ / ء ـــَ ي / ت ـــ ب، والصيغة الحالية نتجت عن تخفيف الهمزة، أي بحذفها وإضافة واو أو ياء تبعاً للعلة السابقة لها، فصارت: (كويتب): ك ـــُ / و ـــَ ي / ت ـــ ب، بتخفيف الهمزة؛ وذلك بحذفها وإضافة واو مكانها، وهذا ما يتطلبه التصغير وتخفيف الهمزة (عبده، 2010م، 123–124).

ومنهم منْ لا يرى وجوداً للهمزة في الأصل المفترض، ولهم في ذلك ثلاث وجهات نظر:

الأولى: أنّ (كاتب) صُغِّرَت على (كُايتب)، وقد سُبِقَتْ الفتحة الطويلة فيها بضمة، هكذا: (كُاتب) = ك ـــُ / ـــً ي / ت ـــ ب، وحصل انزلاق صوتي بين الحركتين فتولدت الواو الانتقالية التي تليها ياء التصغير ساكنة، هكذا: كويتب = ك ـــُ / و ـــَ ي / ت ـــ ب (شاهين، 1980م، يُنظر: 154) (سقَّال، 1996م، يُنظر: 163)، وهذا ما يميل إليه الباحث؛ إذ صُبَّت الكلمة في قالب التصغير (فُويعل) بضم الفاء، واجتلاب ياء التصغير؛ فتتولد الواو نتيجة الانزلاق الصوتي بين الحركتين، وهذا يتَّسق ومباني الدرس الصوتي الحديث.

الثانية: أنّ (كاتب) أُحيلت إلى (كُاتب)، هكذا: ك ـــُ + ـــً + ت ـــ ب، ويظهر في الأصل المفترض محاذير مقطعية لا تجيزها العربية؛ فقلب الجزء الأول منها إلى واو (نصف حركة)، وبقي الجزء الثاني منها مكوناً مع ياء التصغير التي أضيفت إلى بنية الكلمة حركة مزدوجة (َي)، ولم تقلب الفتحة الطويلة فيها واواً، فصارت: كويتب = ك ـــُ / و ـــَ ي / ت ـــ ب النوري، 2018م، يُنظر: 249–250).

الثالثة: أنّ (كاتب) صُغِّرت على (كُايتِب)، هكذا: ك ـــُ / ـــً ي / ت ـــ ب، وقد جاء المقطع الثاني منها غريباً عن مقاطع العربية، وقد أثرت الضمة بالفتحة الطويلة؛ فحولتها الجزء الأول منها إلى نصف حركة من جنسها (الواو)، وبقي الجزء الآخر مع

يـاء التصغير للدلالة على الصيغة، وأنّ الفتحة ونصـف الحركة (الياء) يمثلان مورفيم التصغير وليس الياء وحدها (شواهنة 2007م، يُنظر: 232–233).

2/ افتراض ثلاثية الحركة والهروب منها إلى ثنائيتها أو نفي ذلك

مـن المواضع التي افْـتُرِضَ فيها أنّ التحولات الصوتيـة الحاصلة تُعزى إلى الهروب مـن ثلاثيـة الحركة إلى ثنائيتها مـا يحصل في بعض مواضع القلب، غـيرَ أنّ ذلك لم يرق لبعـض الباحثـين؛ إذ نفوه ولم يسـلِّموا به، وممَّـا افْتُرِضَ فيه ذلـك ثلاثة موضوعات في الإعلال بالقلب، هي:

أ/ (قلب الواو ياء):

ويتضمن ذلك ثلاث قواعد افْتُرِضَ فيها ثلاثية الحركة أو نفيها، هي:

ـــ إذا وقعـت الواو بعـد كسرة في طـرف الكلمة، من ذلـك: (رَضِـوَ)؛ إذ تصبح: (رَضِيَ)، أو قبل تاء التأنيث، من ذلك: (أكسوة)، فتصبح: (أكسية).

ـــ إذا وقعت عيناً لمصدر في فعل أعِلَّت عينه، ووقع قبلها كسرة، من ذلك: (صوام، وقوام)؛ إذ تصبحان: (صيام، وقيام).

ـــ إذا وقعت الـواو عيناً لجمع صحيح الـلام وقبلها كسرة، من ذلـك: (دوار)؛ إذ تصبح: (ديار)، و (حواض)؛ إذا تصبح: (حياض).

وآراء المحدثين بإزاء تلك القواعد تتوزَّع في رأيين، هما:

الأول: أنّ هناك نسقاً صوتياً يصعب على الناطق تأديته في المواضع الثلاثة المتقدمة؛ إذ يظهر فيه تتابع ثلاث حركات (+ ـــُ + ـــ)، وسأكتفي بمثال واحد؛ لأنّ الجامع المشترك بينهما واحد، ومثال ذلك: (رَضِوَ): ر ـــَ/ ض ـــ + ـــُ + ـــَ، إذ عُدِلَ عن تتابع الكسرة والضمة والفتحة بإسقاط الضمة، والاقتصاد بالكسرة والفتحة، لسببين، أحدهمـا: صعوبة الضمة بعـد الكسرة، والآخر: أنّ وجود الحركـة المزدوجة أيسر على

الناطـق، بمعنـى آخر أنّ الياء تولَّدت نتيجة الانـزلاق بالانتقال من الكسرة إلى الفتحة (شاهين، 1980م، يُنظر: 189).

الثـاني: ليس ثمـة وجود لتتابع الحركات الثلاث، وأنّ البنية المقطعية اشـتملت على أنصاف الصوائت التي تعرَّضت للقلب؛ وهؤلاء على ثلاث وجهات نظر:

الأولى: أنّ الأصـل المفـترض تضمـن نصـف صائت (الـواو)، وقد قلـب إلى ياء، هكذا: (ر ـــَ/ ض ـــ/ و ـــ)؛ فالكسرة وقعت في نهاية مقطع صوتي، وتلاها نصف صائـت (الـواو)، وهذا ثقيل على الناطق؛ إذ يسـتدعي ذلك انتقالاً مبـاشراً من منطقة نطق الكسرة (المنطقة الأمامية) إلى منطقة نطق الواو (المنطقة الخلفية)؛ فتعمد اللغة إلى قلـب الواو ياء للتجانس، والتماثـل بين الأصوات النوري، 2003م، يُنظر: 335)؛ فهذا إعلال بالقلب، أي قلب نصف الصائت (الواو) ياءً.

الثانيـة: أن الأصل المفترض تضمن نصف صائت (الواو) الذي يمثل الجزء الأول مـن المزدوج، وقد قلِبَ نصف الصائت إلى كـسرة؛ ومن ثمَّ يحصل انزلاق بين الكسرة والجزء الثاني من المزدوج (الفتحة)؛ لتكوين الياء، هكذا: ر ـــَ/ ض ـــ/ و ـــَ ← ر ـــَ/ ض ـــ/ ـــ + ـــَ ← ر ـــَ/ ض ـــ/ ي ـــَ (عناد 2011م، يُنظر: 98)، وهذا إعـلال بالقلـب، أي قلب نصـف الصائت (الواو) كـسرةً، ومن ثـمَّ يتحقق الانزلاق الصوتي لتتولد الياء.

الثالثـة: أنّ الأصل المفترض تضمن نصف صائت (الواو) الذي يمثل الجزء الأول مـن المزدوج، وقـد حذف نصف الصائـت، والتقت الكـسرة بالفتحـة؛ فتولدت الياء نتيجة الانزلاق، أي أنّه إعلال بالحذف تبعه انزلاق صوتي تشـكَّلت على إثره الياء، أو أنّ الكسرة أثرت في الواو فأحالتها إلى ياء من قبيل المماثلة القبلية الجزئية المتصلة، وليس ذلك من قبيل الإعلال بالقلب، بل هو عملية تأثير للكسرة في نصف الصائت (الواو) (عبابنة 2018م، يُنظر: 58).

ولعلَّ ما حصل يُعزى إلى حذف الواو في هذه السلسلة الصوتية؛ لأنّ الثقل ترتب على وجودها؛ فتحذف، ويلتقي صائتان قصيران (الكسرة والفتحة)، وتتخلَّق الياء نتيجة الانزلاق الصوتي.

ب / قلب الياء واواً:

ممَّا افْتُرِضَ فيه ثلاثية الحركة والهروب إلى ثنائيتها، ما يُعرف بقلب الياء واواً، إذ إنّ هناك موضعاً واحداً وجد فيه الباحث افتراضات متباينة للأصل الذي انبثقت عنه الكلمة، وهو:

ـ إذا وقعت الياء بعد ضمة، وهي لام الفعل، من ذلك: (نهُو)، وأصله: (نَهُي).

وللأصواتيين المحدثين رأيان في الأصل المفترض لما حصل في نحو: (نهُي)، هما:

الأول: أنّ الأصل المفترض اشتمل على ثلاث حركات متتابعة، وأنّ ما حصل هروب من هذا التتابع الحركي، هكذا: ن ـــَ/ هـــُ + ـــ + ـــَ، وهذا ثقيل على الناطق؛ فأسقط عنصر الكسرة، وتتولَّد الواو نتيجة الانتقال من الضمة إلى الفتحة، وما حصل هو اختصار للحركة الثلاثية، وتحويلها إلى ثنائية شاهين، 1980م، يُنظر: 191-192) (سقَّال، 1996م، يُنظر: 163-164).

الثاني: أنّ الأصل المفترض لم يشتمل على تتابع ثلاث حركات، فقد اشتمل على نصف صائت في البنية المقطعية، فالفعل (نهُي) يكتب مقطعياً هكذا: ن ـــَ/ هـــُ/ ي ـــَ، وأصحاب هذا الرأي فسَّروا ما طرأ على الياء في أنّها في هذه البنية المقطعية قلبت واواً (النوري، 2003م، يُنظر: 341) (شواهنة 2007م، يُنظر: 228)؛ لأنّها وقعت في بداية مقطع مسبوقة بمقطع منتهٍ بضمة قصيرة، وبداية المقطع تحتاج صوتاً قوياً، ولهذا تأثرت الياء الضعيفة اللاحقة بالضمة القوية السابقة لها تأثراً تقدمياً؛ فقلبت الياء إلى صوت قوي (الواو)، وترتب على ذلك تماثل الأصوات، وتناغم الحركات المتجاورة (النوري، 2003م، يُنظر: 341).

ويـرى الباحـث أنّ ما حصل هـو حذف لنصف الصائت (ي)؛ لأنّه وقع في سـياق صـوتي ثقيـل؛ ومن ثـمَّ التقت الضمـة بالفتحـة؛ فتولدت الـواو نتيجـة الانزلاق بين الحركتين؛ فصار: (نَهُوَ).

3/ افتراض ثلاثية الحركة والهروب منها إلى الحركة الطويلة أو نفي ذلك

وممَّـا افـترض فيه ثلاثيـة الحركة أو نفيها مـا ورد في موضوع قلب الـواو والياء ألفاً (عـين الأجـوف، ولام الناقـص)، مـن ذلـك: (قـال، وباع، وخـاف، ورمـى)، وهذا الموضع يختلف عن الموضع السـابق، أعني ــ افتراض ثلاثية الحركة والهروب منها إلى ثنائيتها ــ في أن الموضع السـابق تتابع فيه ثلاث حركات فتكون النتيجة إسـقاط واحدٍ مـن الصوائـت والاقتصاد بالصائتين الباقيين؛ فتنشـأ الواو أو اليـاء نتيجة الانتقال من صائـت إلى صائـت آخر، وأما هـذا الموضع فافـتُرِض فيه تتابع ثلاث حركات يسـقط منهـا العنصر الأول ويتحد الصائتان لتكوين الفتحة الطويلة في (قال، وباع)، وحذف الضمـة والكـسرة في (خوف)، وإطالة الفتحـة، أي: أنّ النتيجة بعد هـذا التغيير فتحة طويلة، غير أنّ بعضهم له رأي مغاير لذلك، فيكون للمحدثين في ذلك رأيان:

الأول: أنّ الأصـل المفترض لهذه الأفعـال تضمن تتابع ثلاث حركات، وأنّ موقع العـين في نحـو: (قَوَلَ، وبَيَعَ، وخوِفَ) هو موقع واو أو يـاء تولَّد كل منهما نتيجة توالي الحركات المتخالفة، هكذا: ق ـــَ + ـــُ + ـــَ/ ل ـــَ، ب ـــَ + ـــ + ـــَ/ ع ـــَ، خ ـــَ + ـــُ + ـــ/ ف ـــَ؛ فـإذا حصل انزلاق بين الفتحة الأولى في كل منها إلى الحركة التالية تولَّدت الواو أو الياء (عين الكلمة) في الأصل، ويظهر في الأصل المفترض لهذه الأفعال أنّ المقطع الأوسـط مكوَّن من حركات مزدوجة؛ فكان الحل بإسـقاط العنصر الـذي يسـبب الازدواج (الضمة في الأول)، و (الكسرة في الثـاني)؛ ولم يبق إلا فتحتان قصيرتـان تشـكِّلان الفتحـة الطويلـة، هكذا: ق ـــً/ ل ـــَ، ب ـــً/ ع ـــَ، وأما (خَوِفَ) فقد حذفت منه الضمة والكسرة معاً؛ ذلك أنّ وجودهما يسـبب ازدواجاً غير

مقبول، ومن ثمَّ تطول الفتحة الأولى حملاً لها على (قال، وباع) (شاهين، 1980م، يُنظر: 82–83) (سقَّال 1996م، يُنظر: 164–165)، فالعلة تتمثل بالهروب من ثلاثية الحركة إلى الحركة الطويلة (شاهين، 1980م، يُنظر: 194–195) (سقَّال، 1996م، يُنظر: 165)، وكذا الحال في الفعل الناقص، ومثاله: (رمى) الذي أصله: (رميَ)، و (دعا) الذي أصله: (دعوَ) (شاهين، 1980م، يُنظر: 195) (سقَّال، 1996م، يُنظر: 164–165).

واعْتِرِضَ على النسبة إلى ثلاثية الحركة؛ ذلك أنّ صوت العلة المثلث (Triphthong) في علم الأصوات عبارة عن توالي ثلاثة أصوات علة في مقطع واحد، ولابد أن يكون واحد منها أطول زمناً، وأكثر وضوحاً، ويحتمل النبر، أما الآخران فيكون كل منهما نصف علة أو نصف صامت (باي 1998م، يُنظر: 81)، وهذا لا ينطبق على تلك الأفعال، ولا يمكن قبول هذه النسبة بحال من الأحوال عناد 2011م، يُنظر: 90).

الثاني: يرى بعضهم أنّ الأصل المفترض لا يظهر فيها تتابع ثلاث حركات، ولأصحاب هذا الرأي وجهتا نظر:

إحداهما: أنّ الأصل المفترض تضمن نصف صائت بين مصوتين، وهؤلاء لهم أربعة آراء:

أ/ إنّ الأصل المفترض تضمن نصف صائت وقع بين مصوتين، وقد مرَّت الكلمتان بعدَّة مراحل حتى انتهى بهما الأمر إلى الصيغة النهائية المتضمنة الفتحة الطويلة في (قال، وباع) (عبد التواب، 2000م، يُنظر: 440–441) (عبد التواب، 1997م، يُنظر: 291–296) (الشايب 2004م، يُنظر: 440–444) (عبابنة 2018م، يُنظر: 47، 49):

ـــ المرحلة الأولى: أصل الفعل (قَوَلَ، وبَيَعَ)، وهذه المرحلة موجودة في اللغة الحبشية.

ـــ المرحلة الثانية: مرحلة تسكين أشباه الصوائت، أو ضياع الحركة بعد الواو أو الياء للتخفيف، أي: (قَوْل، بَيْع)، وهذه المرحلة موجودة في اللغة العربية.

ـــ المرحلة الثالثة: مرحلة انكماش الصوت المركب (وَ، يَ)؛ وتحوله مع الواو إلى ضمة طويلة ممالة، ومع الياء إلى كسرة طويلة ممالة، وهذه المرحلة شائعة في اللغة الحبشية، وفي بعض اللهجات العربية التي تميل.

ـــ المرحلة الرابعة: مرحلة يتم فيها التحول من الإمالة إلى الفتح، وهذه المرحلة موجودة في العربية، والآرامية، والعبرية.

ب / إنّ الأصل المفترض تضمن وقوع نصف صائت بين مصوتين، وأنّ التغيير فيه يطال نصف الصائت، وتتحد المصوتات، أي أنّ الأصل المفترض للأفعال هكذا: ق ـــَ/ و ـــَ/ ل ـــَ، ب ـــَ، ي ـــَ/ ع ـــَ، حذفت منهما الواو والياء؛ لوقوعهما بين حركتين متماثلتين، ومن ثمَّ اتصلت الفتحتان القصيرتان؛ لتشكلا فتحة طويلة (عبده، 1973م، يُنظر: 37–38) (البكُّوش 1987م، يُنظر: 54) (عناد 2011م، يُنظر: 91–92) (إستيتيه 2012م، يُنظر: 77) (القرَّالة 2004م، يُنظر: 125) (النوري، 2018م، يُنظر: 253–254) (عبابنة 2000م، يُنظر: 110) (د.عبد الفتاح، يُنظر: 172) (الفيومي 1991م، يُنظر: 89) (عبده، 1982م، يُنظر: 112)، وإن اختلف الصائتان كما في (خَوِفَ)؛ فإنّ نصف الصائت وقمته (المزدوج الصاعد) يسقطان، ويعوَّض عنهما بمد حركة المقطع الأول (د. الشايب 2004م، 439) (عناد 2011م، يُنظر: 92) (الشايب، 1989م، يُنظر: 58)، وهناك مَنْ يرى أنّ الصوائت إذا اختلفت، من ذلك: (طَوُلَ، هَيِبَ)؛ فإنّ الأصل ينتقل إلى (فَعَلَ) بقلب الضمة فتحة في الأول، والكسرة فتحة في الثاني، هكذا: (طَوَلَ، بَيَعَ)، فتسقط الواو والياء منهما، وتلتقي الحركتان القصيرتان لتشكلا الحركة الطويلة (الفتحة الطويلة) عبده 2010م، 1/ 210) (القرَّالة 2004م، يُنظر: 87) (الفيومي 1991م، يُنظر: 89).

ولعل السبب في هذا التغيير كراهة توالي المقاطع المفتوحة في بنية الأفعال (عناد 2011م، يُنظر: 90)، وقد أدى الحذف للصوت المحصور بين صائتين إلى إزالة التوتر في

سياق السلسلة الصوتية (إستيتيه 2012م، يُنظر: 598).

ولا يختلف الأمر في الفعل الناقص نحو: (دنا)، وأصله: (دنو)، و (رمى)، وأصله: (رمـي)؛ إذ حذفت الـواو أو الياء لوقوعها بـين حركتين متماثلتـين؛ والتقت الفتحتان وشـكلتا فتحة طويلة البكُّوش 1987م، يُنظر: 157، 164) (عبابنة 2000م، يُنظر: 111) (الفيومي 1991م، يُنظر: 100) (د. عبد الفتاح، يُنظر: 172).

وأصحاب هذا الرأي ينفون مسألة قلب الواو والياء ألفاً؛ فما حصل هو حذف لهما، واتحدت المصوتات بعد ذلك.

جـ/ إنّ الأصل المفترض تضمـن وقوع نصف صائت بـين مصوتين، وأنّ نصف الصائـت قلـب ألفاً لتحرّكـه وانفتاح ما قبلـه (الأنطاكي، يُنظـر: 1/ 109)، وهذا رأي سـبقهم إليه القدماء (سـيبويه (180هـ) 1982م، يُنظر: 4/ 388) (بن يعيش (643هـ)، يُنظر: 10/ 16).

د/ إنّ الأصـل المفـترض يظهر فيه وقوع نصف صائت بـين مصوتين، وقد حذف المـزدوج الصاعـد (و ـَ، ي ـَ) وأطيل الصائت القصير، هكـذا: ق ـَ/ و ـَ/ ل ـَ، ب ـَ/ ي ـَ/ ع ـَ ← ق ـً/ ل ـَ، ب ـً/ ع ـَ، وكذا الأمر في الفعل الناقـص؛ إذ يحذف المـزدوج الصاعد منه، ويطول الصائـت القصير النعيمي، 1998م، يُنظر: 47) (الشمسان 2002م، يُنظر: 59-60).

والأخرى: أنّ الأصل المفترض تضمن وقوع همزة بين مصوتين، وليس أصله بالواو أو اليـاء، وإنـما أصلـه بالهمزة هكذا: (ق ـَ/ ء ـَ/ ل ـَ)، و (ب ـَ/ ء ـَ/ ع ـَ)، وقد تخلت الهمزة عن مكانها للواو أو الياء تبعاً لحركة كل منهما (سلوم، 1976م، يُنظـر:73)، ووُصِفَ هذا الافتراض عند أحد المحدثـين بأنّه خطأ في خطأ، وهو أقرب إلى الشعوذة اللغوية منه إلى التحقيق العلمي (الشايب 2004م، يُنظر: 440).

وجدير بالذكر أنّ للدكتور أحمد الحمو والدكتور عبد القادر عبد الجليل رأيين غريبين

لا يختلفـان في غرابتهما عـن الرأي الآنف الذكر؛ فالأول يـرى أنّ أصل الماضي الأجوف الواوي (قال): (قُلْ) لا (قال)، واستدل على ذلك بإسناده للضمائر، وأصل الماضي اليائي (بـاع): (بِعْ) لا (باع)، ويرى أنّ للأجـوف جذرين واحد للماضي، وآخر للمضارع؛ فأما الذي للماضي فهو: (قْل، وبِع)، وأما الذي للمضارع فهو: (قُوْل، وبِيْع)، وليس ثمة فرق بـين الجذريـن إلا في طول المصوِّت الداخلي؛ فهو قصـير في جذر الماضي، وطويل في جذر المضارع، وقرر أنّ جذر المضارع نتج عن إطالة المصوت الداخلي القصير في جذر الماضي: (قْل: قول)، و (بِع: بيع) (الحمو 1989م، يُنظر: 173–175).

ويـرى أيضـاً أنّ الألف دخيلـة على الفعل، ولم تنشـأ عن انقلاب الـواو في (قول)، واليـاء في (بيع)، بل أضيفت هذه الألف إلى الفعـل من خارجه، وألغى فكرة الإعلال بالقلب (الحمو، 1989م، يُنظر: 175).

والثـاني منهـما يرى أنّ الأصل المفـترض للفعل (عاد: عُدْ)؛ إذ يقـول: «أما لو عدنا إلى مضـارع الفعل (عـاد) فهو يعود، ولذا نبقى مع القـول: إنّ جذر الماضي هو (عُدْ)، وجذر المضارع (يعود)، وليس هناك ثمة تحول، وقد نشأ هذا الجذر من إطالة الصائت القصير في جذر الماضي وليس عن أصل مزعوم، إنّ هذه الواو نشأت من إطالة الصائت القصير في جذر الماضي لتصبح صائتاً طويلاً في جذر المضارع، وبالتالي ليس من شـأنها أن تنقلب؛ لأنّها خاصة بجذر المضارع، وأنّ هذه الألف في (عاد) أضيفت من خارجه «(عبد الجليل، 1998م، 425).

ويؤيـد الباحث مَنْ يرى أنّ الأصل المفـترض كان فيه نصف صائت، وأنّه حذف؛ لوقوعه في سياق صوتي تتابعت فيه المقاطع القصيرة، ومن ثمَّ اتحد الصائتان القصيران؛ ليشـكلا الفتحـة الطويلة؛ وليس بمسـتبعد أن يكون المزدوج الصاعـد (و ـــَ، ي ـــَ) تعـرض للحذف بأكمله، ومن ثمَّ أطيل الصائت القصير قبله؛ فكلا الأمرين من مباني الدرس الصوتي الحديث.

4/ افتراض ثنائية الحركة والهروب منها إلى أحاديتها أو نفي ذلك

من المواضع التي افْتُرِضَ في أصلها تتابع حركتين، ما يعرف بقلب الواو ياء إذا وقعت بعد كسرة، وهي ساكنة مفردة، من ذلك: (ميزان)، وأصلها: (مِوْزان)، وهناك مَنْ نفى ذلك، أي أنّ الأصواتيين المحدثين على رأيين بإزاء ذلك:

أحدهما: افتراض تتابع حركتين في نحو (موزان) التي تكتب مقطعياً: م ـِ + ـْ / ز ـَـً ن، فيهرب الناطق من ثنائية الحركة إلى حركة واحدة (+ ـْ) ← ()؛ وذلك بإسقاط الضمة، والتعويض عنها بكسرة قصيرة تصبح بالإضافة إلى الكسرة السابقة عليها طويلة، للتخلص من الصعوبة النطقية، والميل إلى الانسجام شاهين، 1980م، يُنظر: 189).

والآخر: هناك مَنْ ينفي تتابع حركتين في (موزان)؛ ويرى أنّ البينة المقطعية تضمنت نصف صائت (الواو)، هكذا: (م ـِ و / ز ـَـً ن)، وهؤلاء لهم وجهات نظر متعددة:

الأولى: أنّ واواً في نهاية المقطع الأول تسقط ويعوَّض عنها؛ هكذا: م ـِ و / ز ـَـً ن؛ إذ أُسْقِطَت الواو وعوِّض عنها بزيادة زمن النطق بالعنصر الأول الذي نجم به تخلُّق الكسرة الطويلة، أي: م ـِ / ز ـَـً ن (عناد 2011م، يُنظر: 97) (عبود 2014م، يُنظر: 143) (الفيومي 1991م، يُنظر: 129)، وهذا الرأي جدير بالقبول.

الثانية: أنّ الواو في نهاية المقطع الأول تقلب ياء؛ لأنّها وردت ساكنة قبل صوت صحيح، وسبقت بكسرة، وهذا القلب لمماثلة الكسرة (عبده، 2010م، يُنظر: 1/ 23)، وليس بمستبعد أن تنقلب العلة () في (موزان) لمماثلة شبه العلة (وْ) إلى ضمة، فيقال: (مُوزان)، ومثل ذلك ما ورد في لهجات العرب، من قبيل: (قول، وبوع) بدلاً من (بيع، وقيل) (عبد، 2010م، 1/ 28، الهامش رقم 13).

الثالثة: أنّ بنية الكلمة تضمنت نصف صائت (الواو)، وقد افْتُرِضَ قلب الواو ياء بإحدى طريقتين: إحداهما: أنّ الواو قلبت كسرة قصيرة؛ فتلتقي الكسرتان لتشكلا

كسرة طويلة، والأخرى: أنّ الواو قلبت ياء (نصف صائت)؛ لأنّ الياء من جنس الكسرة، ثم تقلب الياء إلى كسرة، وتلتقي الحركتان لتشكلا الكسرة الطويلة، ورجَّحوا الطريقة الثانية القرَّالة 2004م، يُنظر: 109–110).

الرابعة: أنّ الواو في (موزان) قلبت ياءً (نصف صائت) أول الأمر لمماثلة الكسرة السابقة لها؛ فصارت (مِيْزان) = م ـــِ ي / ز ـــً ن، ومن ثمَّ تحوَّل نصف الصائت (الياء) إلى مصوِّت طويل بعد إدغامه في المصوِّت القصير قبله؛ فصارت: (مِيزان) = م ـــِ / ز ـــً ن (عبد المقصود، 2007م، يُنظر: 95).

وممَّا افْتُرِضَ فيه ثنائية الحركة والهروب إلى أحاديتها، ما يُعرف بقلب الياء واواً، فهناك موضعان وجد الباحث فيهما افتراضات متباينة للأصل المفترض، ومنها:

ـــ إذا كانت الياء ساكنة مفردة في غير جمع، من ذلك: (موقن، وموسر)، وأصلهما: (ميقن، وميسر).

ـــ إذا كانت الياء عيناً لـ (فُعْلى)، من ذلك: (طُوبى)، وأصلها: (طُيبى).

وللمحدثين من الأصواتيين رأيان فيما حصل:

أحدهما: أنّ الأصل المفترض تضمن تتابع حركتين، ففي (ميقن): م ـــُ + ـــِ / ق ـــْ ن، تتابعت الضمة والكسرة، وهذا ثقيل تنفر منه العربية؛ فعمدت إلى إسقاط العنصر الثاني، وإطالة العنصر الأول، هكذا: م ـــُـــُ/ ق ـــْ ن، فالتبادل حصل بين الحركات وليس بين أصوات العلة، وفي (طيبى): ط ـــُ + ـــِ / ب ـــً، تتابعت الضمة والكسرة؛ فسقطت الكسرة، وأطيلت الضمة، هكذا: ط ـــُـــُ/ ب ـــً (شاهين، 1980م، يُنظر: 191– 192) سقَّال 1996م، يُنظر: 163–164)، فما حصل هو هروب من ثنائية الحركة إلى أحاديتها.

والآخر: أنّ الأصل المفترض لم يتضمن تتابع حركتين، وإنما تتابع فيه صائت فنصف

صائت (مزدوج هابط)، وفي ذلك وجهات نظر متعددة، منها:

الأولى: أنّ الأصل المفترض يظهر فيه مزدوج هابط (ُي)؛ تعرَّضت فيه الياء إلى تغيرات صوتية، فـ(ميقن، وطيبى) تكتبان مقطعياً: م ـُي / ق ـِن، ط ـُي / ب ـً، وقد وقعت فيهما الياء ساكنة في نهاية مقطع متوسط مغلق مسبوقة بضمة، وهذا نسق صوتي ثقيل؛ وقد حصل تأثر للياء الضعيفة بالضمة القوية تأثراً تقدمياً نتج عنه تحويل الياء إلى ضمة قصيرة كوَّنت مع سابقتها حركة طويلة (الضمة الطويلة)، وقد ترتب على ذلك تجانس الأصوات وتماثلها (النوري، 2003م، يُنظر: 340-341) (شواهنة 2007م، يُنظر: 226).

الثانية: أنّ الأصل المفترض يظهر فيه مزدوج هابط (ُي)، قلبت قاعدته (الياء) واواً؛ لأنّها وردت ساكنة قبل صوت صحيح، وسبقت بضمة؛ وذلك لمماثلة الضمة، هكذا: م ـُي / ق ـِن ← م ـُو / ق ـِن (عبده، 2010م، يُنظر: 1/ 23)، وكان من الممكن أن تنقلب الضمة في (مُيقن) إلى كسرة؛ فتصبح: (مِيقن) (عبده، 2010م، يُنظر: 1/ 28، الهامش رقم 13).

الثالثة: أنّ الأصل المفترض يظهر فيه مزدوج هابط (ُي)، قلبت فيه الياء واواً؛ لمماثلة الضمة السابقة؛ فصارت: (مُوقِن)، ثم تحوَّلت الواو إلى صائت طويل بعد إدغام الواو المذكورة في الصائت القصير السابق لها؛ فصارت: (موقن)، هكذا: م ـُي / ق ـِن ← م ـُو / ق ـِن ← م ـُو / ق ـِن عبد المقصود، 2006م، يُنظر: 280-281).

الرابعة: أنّ الأصل المفترض يظهر فيه مزدوج هابط (ُي) قلبت قاعدته (الياء) واواً، ثم انقلبت الواو ضمةً لمماثلة الضمة السابقة، فتتشكل ضمة طويلة بعد ذلك، هكذا: م ـُي / ق ـِن ← م ـُو / ق ـِن ← م ـُ+ ـُو / ق ـِن ← م ـُو / ق ـِن (القرَّالة 2004م، يُنظر: 83).

الخامسة: أنّ الأصل المفترض يظهر فيه مزدوج هابط (ُي)، تعرضت قاعدته (الياء) للتغيير؛ فـ (ميقن): م ـــُي / ق ـــ ن، و (طيبى): ط ـــُي / ب ـــً، سقطت منهما الياء وأطيل الصائت القصير قبلهما، هكذا: م ـــُـُ/ ق ـــ ن، ط ـــُـُ/ ب ـــً عناد 2011م، يُنظر: 97) (الشايب 2004م يُنظر: 414) (عبود 2014م، يُنظر: 143) (صفا 2010م، يُنظر: 55–56) (الفيومي 1991م، يُنظر: 130) (عبابنة، 2018م، يُنظر: 65)، وهذا الرأي أكثر قبولاً؛ لأنّ الثقل حصل بسبب الواو أو الياء؛ فأسقطتا، وأطيل الصائت القصير قبلهما.

5/ افتراض اسناد الفعل الأجوف للضمائر قبل إعلاله (على أصله المفترض) أم بعد إعلاله

يُسندُ الفعل الأجوف لضمائر الرفع، ومنها تاء الفاعل؛ فتطرأ عليه بعض التغييرات الصوتية؛ غير أنّ المحدثين لم يكونوا على رأي واحد بإزاء عملية الإسناد، ولهم في ذلك رأيان:

أحدهما: أنّ الفعل أسند إلى الضمير قبل إعلاله، أي على أصله المفترض، من ذلك: (طوُلتُ، هيِبتُ، قَوَلتُ، وبَيَعتُ)؛ فـ (طولت، وهيبت) فيهما علة (صائت قصير) قد تغيرت، وليست الثانية فيهما مماثلة للأولى، بل الأولى مماثلة للثانية، ومن ثم فإنّ العلة الطويلة (صائت الطويل) التي تشكلت من العلتين القصيرتين بعد سقوط شبه العلة هي ضمة طويلة في (طوُلتُ)، وكسرة طويلة في (هيِبتُ)؛ فالعلتان اللتان أصبحتا متواليتين بعد سقوط الواو هما ضمتان، وبعد الياء هما كسرتان؛ هكذا: ط ـــَ/ و ـــُ ل / ت ـــُ ← ط ـــُ/ و ـــُل / ت ـــُ ← ط ـــُـُل / ت ـــُ ← ط ـــُل / ت ـــُ، هـ ـــَ/ ي ـــ ب / ت ـــُ ← هـ ـــ/ ي ـــ ب / ت ـــُ ← هـ ـــ ـــ ب / ت ـــُ ← هـ ـــ ب / ت ـــُ (عبده، 2010م، يُنظر: 211–212)، وفسَّروا ما حصل أيضاً في ضوء قواعد النبر؛ فالعلة غير المنبورة من العلتين اللتين تحيطان بشبه العلة (نصف

الصائت) هي التي تتحول إلى مثل العلة المنبورة بغض النظر عن أيهما سابقة للأخرى، فتتعرَّض الكلمتان (طولت، هيبت) لبعض التغييرات الصوتية، هكذا:

ط ـــَ/ و ـــُل / ت ـــُ ← ط ـــَ/ **و ـــُل** / ت ـــُ[قاعدة النبر ـــُ]

← ط ـــُ/ **و ـــُل** / ت ـــُ [مماثلة العلة غير المنبورة للمنبورة]

← **ط ـــُ ـــُل** / ت ـــُ(سقوط شبه العلة)

← **ط ـــُل** / ت ـــُ(تقصير العلة الطويلة لوقوعها قبل صحيحين متواليين).

هـ ـــَ/ ي ـــِب / ت ـــُ ← هـ ـــَ/ **ي ـــِب** / ت ـــُ[قاعدة النبر ـــِ]

← هـ ـــِ/ **ي ـــِب** / ت ـــُ(مماثلة العلة غير المنبورة للمنبورة)

← **هـ ـــِ ـــِب** / ت ـــُ(سقوط شبه العلة لوقوعها بين علتين قصيرتين متماثلتين)

← **هـ ـــِ ـــب** / ت ـــُ(تقصير العلة الطويلة لوقوعها قبل صحيحين متواليين)

(عبده 2010م، يُنظر: 1/ 211-212).

وأما (قَوَلتُ) فتصبح أولاً (قَوُلْتُ)، ثم لا تختلف بعد ذلك عن (طَوُلْتُ)، و (بَيَعْتُ) فتصبح أولاً (بَيِعتُ)؛ ثمّ لا تختلف بعد ذلك عن (هَيِبْتُ) (عبده، 2010م، يُنظر: 1/ 213).

ومنشأ الحذف صعوبة النطق؛ فالواو والياء وقعتا بين حركتين؛ فحذف الصوت الانزلاقي (الواو أو الياء) لإزالة التوتر؛ فيصبح الفعلان: ق ـــَ/ ـــُل / ت ـــُ، ب ـــَ/ ـــِع / ت ـــُ، وقد بدأ المقطع الثاني بحركة، فتحذف حركة المقطع الأول (َ)، وصارت الكلمتان: (قلتُ، وبعتُ) (إستيتيه 2012م، يُنظر: 598-599).

ولعلَ تقصير الفتحة الطويلة في المقطع المغلق حصل لنفور العربية منه؛ فـ(قولت، وبيعت) تحولتا إلى (قالتُ، وباعتُ)، ومن ثم إلى: (قَلْتُ، وبَعْتُ)، وفي البنية الأخيرة لا شيء يدل على الأصل الواوي أو اليائي؛ فتقلب فتحة الفاء ضمة؛ لأنّها من جنس

الـواو؛ فتصبـح: (قُلْتُ)، وتقلـب فتحة الفاء كـسرة في (بعتُ)؛ لأنّها مـن جنس الياء (البكُّوش 1987م، يُنظر: -141 145).

ومنهـم مَـنْ يرى أنّ الأصـل فيهما: (قَوَلْـتُ، وبيَعتُ)؛ ثم حذفت الـواو والياء مع الحركـة السـابقة والحركـة اللاحقة لهـما، وحرِّكت الفـاء بحركة من جنـس المحذوف للدلالـة عليـه، وقلبـت ضمة الفـاء في (خفت) كسرة طـرداً للباب على وتـيرة واحدة (الفيومي 1991م، يُنظر: 95-96).

والآخر: أنّ الفعل أسند إلى الضمائر بعد إعلاله؛ فـ(قال، وباع) عند إسنادهما يقال فيهـما: (قالـتُ، وباعتُ)، هكذا: ق ـــًـل / ت ـــُ، ب ـــًـع / ت ـــُ، ويظهر فيهما مقطـع مديـد فتقصَّر حركته، ويقال فيهـما: (قَلْتُ، وبَعْتُ)، وتعمـد العربية إلى التمييز بينهـما؛ فما كانـت عينه يـاء، أو محركة بالكسر تكسر فـاؤه، فالكسر والياء متجانسـان، وتضـم الفـاء فيما عدا ذلك مـن الأفعال؛ فتصبح: (قُلْـتُ، وطُلْتُ، وبِعـتُ، وخِفْتُ) (عبد الجليل 1998م، يُنظر: 413) (عبده 1973م، يُنظر: 20) (عناد 2011م، يُنظر: 37)، وهذا الرأي يخلو إلى حد ما من الافتراضات الذهنية والتأويلات البعيدة.

وجدير بالذكر أنّ الدكتور عبد الصبور شاهين حين شرع ببيان ما طرأ على الأفعال الجوفاء ذكر أنّ اللغة جرت على تغليب عنصر الفتحة فيها إذا كان الماضي غير مسند إلى ضمير أو مسنداً إلى ضمائر الرفع الحركية، من ذلك: (قال، قالا، قالتا، قالوا)، وفي بقية الحـالات يغلب عنصر الضمـة في الأول، وعنصر الكسرة في الثاني (شـاهين، 1980م، 84).

6/ افتراض وقوع نصف الصائت بين مصوتين أو نفي ذلك

من المواضع التي افْتُرِضَ فيها وقوع نصف الصائت (الواو أو الياء) بين مصوتين ما يعرف بالإعلال بالنقل، ومثال ذلك: (يقول، يبيع).

وقـد اخْتُلِفَ في أصله المفترض؛ فمنهم مَـنْ يرى أنّ أصله (يَقُوُل، يبِيع) وقعت فيه

الـواو أو اليـاء بـين مصوتين، هكذا: ي ـــَ/ ق ـــُ/ و ـــُ/ ل ـــُ، ي ـــَ/ ب ـــِ/ ي ـــِ/ ع ـــُ؛ وقد تتابعت المقاطع القصيرة فيها، ووقعـت الواو والياء بين حركتين قصيرتين؛ فضعف مركزهما وسـقطتا، وتشـكَّل مـن الحركتين اللتـين تكتنفانهما حركة طويلـة، هكـذا: ي ـــَ/ ق ـــُ/ ل ـــُ، ي ـــَ/ ب ـــِ/ ع ـــُ (الشـايب، 1986م، يُنظر: 90)؛ فهذا إعلال بالحذف.

ومنهـم مَـنْ يـرى أنّ أصله المفترض (يقْـوُلُ، يبْيِـع)، ولم تقع فيه الـواو أو الياء بين مصوتين، وهؤلاء اختلفوا فيما حصل، ولهم في ذلك آراء متعددة، منها أنّ حركة الواو نقلـت إلى ما قبلها، وحُذفت الواو بعد ذلك وأُطيلت الضمة؛ فصار الفعلان: (يقُول، يبِيـع) (عمـر، 1997م، يُنظـر: 393، الهامش رقـم 1)، فهذا إعلال بالنقـل، أو أنّ الواو ماثلـت الضمة في (يقول)، وصارت الضمتان القصيرتـان ضمة طويلة، والياء ماثلت الكـسرة في (يبيـع)، وصارت الكسرتان كـسرة طويلة (د. عبد الفتـاح (د.ت)، يُنظر: 184–185)، أو أنّ الواو سـقطت لكراهة اجتماعها مـع ضمة، والياء لكراهة اجتماعها مع كسرة؛ فتختل الزنة؛ فيعوض عنها بإطالة الصائت القصير بعدها (شاهين 1980م، يُنظـر: 198) (عبـد المقصـود، 2007م، 76–77)، فهذا إعلال بالحـذف، أو أنّ الواو أو الياء تدغم في حركتها إذا سـبقت بسـاكن؛ فتطول بعد ذلـك (البكُّوش 1987م، يُنظر: 141–145)، وليس في ذلك إعلال بالنقل.

ويميـل الباحـث إلى رأي مَـنْ يـرى أنّ الواو أو اليـاء وردتا في سـياق صوتي ثقيل؛ فحذفتا و وأطيل الصائت القصير قبلهما.

7/ افتراض نهاية المقطع بصائت قصير نهاية الاسم الممدود أو نفي ذلك

مـن المواضع التي افْـتُرِضَ في أصلها أنّهـا تنتهي بصائت قصـير (الضمة، الكسرة) أو نصـف صائـت (الواو، الياء)، وهو ما يُعرف في بـاب الإعلال بـ (قلب الواو والياء همزة) إذا تطرَّفتا بعد ألف زائدة، من ذلك: (كساء، وبناء).

وأصحاب الرأي الأول يرون أنّ الأصل في (كساء): ك ـــ / س ـــً + ـــُ، و (بناء): ب ـــ / ن ـــً / ـــ، وهذه التتابعات الصوتية غير مقبولة مقطعياً، وطبيعة المقطع في العربية دعت إلى حذف الضمة المولدة للواو بازدواجها مع الفتحة الطويلة، ومن ثمَّ اقْفِلَ المقطع الصوتي بصامت هو الهمزة المستعملة لقفل المقاطع تجنباً للوقوف على المقاطع المفتوحة (شاهين، 1980م، 177) (سقَّال، 1996، يُنظر: 157)، فهذا إعلال بالحذف.

وهو رأي غريب؛ إذ كيف للألف والضمة القصيرة أن ينطقا بنحو متصل؛ فالألف صائت طويل طبيعته المخرجية تختلف عن طبيعة الضمة القصيرة؛ فضلاً عن أنّ في هذا التتابع صوراً مقطعية محظورة تظهر في حركات متتابعة (قمم) لم يألفها النسيج المقطعي العربي.

يُضافُ إلى ذلك أنّ الوقف في العربية يقتضي أن تكون الواو أو الياء في نهاية المقطع، وكان ينبغي أن يكون الانزلاق نتيجة نهائية لازدواج الفتحة الطويلة والضمة لتتشكل الواو، والفتحة الطويلة والكسرة لتتشكل الياء؛ فيكون نصف الصائت (الواو، الياء) آخر المقطع؛ ثمَّ لو افترضنا أنّ كلمتي (كساء، وبناء) في أصلهما المفترض حال الوقف تنتهيان مقطعياً بالضمة، أو الكسرة؛ فكيف تكتبان في حالة الوصل ؟.

ويرى آخرون أنّ البنية المقطعية لـ (كساء، وبناء) تنتهي بالواو هكذا: ك ـــ / س ـــً و، ب ـــ / ن ـــً ي، ولم يظهر في آخر الكلمة صائت قصير كما زعم أصحاب الرأي الأول، وما حصل فُسِّر بتفسيرين:

أحدهما: أنّ الواو والياء سبقتا بفتحة طويلة، وهذا أدّى إلى ضعفهما؛ لأنّهما في نهاية المقطع فحذفتا واسْتُبْدِلتا بالهمزة رغبةً في تكوين مقطع عربي سليم، فضلاً عن أنّ الهمزة قامت بتقوية النبر النوري، 2003م، يُنظر: 324–325) عبابنة، 2018م، يُنظر: 71)؛ فهذا إعلال بالحذف، وهذا الرأي أكثر قبولاً؛ لأنّ الواو أو الياء وقعتا في سياق

صـوتي مكـروه؛ فطالهما الحـذف؛ للتخلص من ذلـك، وجِيءَ بالهمـزة لإغلاق المقطع المفتوح.

والآخر: أنّ الواو أو الياء قلبتا همزة؛ لوقوعهما في آخر الكلمة، وسبقتا بفتحة طويلة (د. عبد الفتاح (د.ت)، يُنظر: 188)؛ فهذا إعلال بالقلب.

ثالثاً: الأصل المفترض وظواهر أخر

هنالـك بعـض الظواهر التي افْـترضَ فيها أصلٌ مُخْتلـفٌ فيه، ومنهـا تثنية المقصور والنسب إليه، والنسب إلى المنقوص، وفيما يأتي بيان ذلك:

1/ تثنية المقصور، والنسـب إليه: اختلـف المحدثون في الأصل المفترض للمقصور في حال تثنيته، والنسب إليه، وفيما يأتي بيان ذلك:

ـ افتراض تجزئة الفتحة الطويلة في تثنية المقصور والنسب إليه أو نفي ذلك

هناك مَنْ يرى أنّ الاسم المقصور في حال التثنية، ومثاله (فتيان)؛ إذ تتحول الفتحة الثانيـة في كلمـة (فتـى) إلى كسرة، هكـذا: ف ـــَ/ ت ـــً ← ف ـــَ/ ت ـــَ + ـــ، وبإضافة لاحقة التثنية تصبح: ف ـــَ/ ت ـــَ + ـــ + ـــً ن، فتلتقي حركتان قصيرتان (كـسرة وفتحة)، ويحصل انزلاق صوتي فتتولد اليـاء، وتصبح الكلمة (فتيان)، هكذا: (فتيـان): ف ـــَ/ ت ـــَ/ ي ـــً ن، وكذلك (عصوان)؛ إذ تتحول الفتحة الثانية في كلمـة (عصـا) إلى ضمـة، هكذا: ع ـــَ/ ص ـــً ← ع ـــَ/ ص ـــَ + ـــُ، وبإضافة لاحقـة التثنيـة تصبـح: ع ـــَ/ ص ـــَ + ـــُ + ـــً ن، وبفعل الانـزلاق الحركي بين الضمـة والفتحـة تتولد الـواو، ونحصل على (عصـوان): ع ـــَ/ ص ـــَ/ و ـــً ن (سقَّال، 1996م، يُنظر: 64–65) (عبد المقصود، 2006م، يُنظر: 279).

وهنـاك مَـنْ ينفي هذا الأمر؛ فـ(فتى، وعصا) اجتمع في آخرهمـا فتحتان طويلتان (فتـى + ان، عصـا + ان)، فيتـم التخلص من ذلـك بمرحلتين، إحداهمـا: الفصل بين الحركتين عن طريق المجيء بالياء، وبذلك تصبح الكلمة: (فتايان): ف ـــَ/ ت ـــً/

ي ـــً ن، وبالواو في (عصا)؛ فتصبح الكلمة: (عصاوان): ع ـــَ/ ص ـــً/ و ـــً ن، والأخرى: تحصل المخالفة بين الفتحتين الطويلتين في (فتايان) عن طريق تقصير الأولى منهما؛ فتصبح الكلمة (فتيان): ف ـــَ/ ت ـــَ/ ي ـــً ن، و (عصوان): ع ـــَ/ ص ـــَ/ و ـــً ن (الشايب، 2014م، يُنظر: 119).

وللدكتور عبد الصبور شاهين رأي بعيد عن تلك الافتراضات؛ إذ يرى أنّ لام المقصور تعود إليه في حال التثنية؛ لتفادي الطول المخل ببناء المقطع العربي باجتماع ألفين في آخر الكلمة، ومن ثمَّ تقصَّر حركة آخر الكلمة، فيقال في (فتى): (فتيان)، وفي (عصا): (عصوان) شاهين، 1980م، يُنظر: 127) (عبابنة 2018م، يُنظر: 306)، وهذا ما يميل إليه الباحث؛ إذ إنّ عودة لام المقصور إلى الكلمة تخلصنا من المحاذير المقطعية، وتبعدنا عن كثرة التأويلات.

وأمّا النسب إلى المقصور؛ فهناك مَنْ افترض تحول الفتحة الثانية في كلمتي (فتى، وعصا) إلى ضمة، هكذا: (فتى): ف ـــَ/ ت ـــَ + ـــُ + ـــِ ي ي، (عصا): ع ـــَ/ ص ـــَ + ـــُ + ـــِ ي ي، وبإضافة لاحقة النسب تتابع حركتان (الضمة والكسرة) في بداية لاحقة النسب؛ فيحصل انزلاق حركي بين الفتحة والضمة؛ وتتخلق الواو، هكذا: ف ـــَ/ ت ـــَ/ و ـــِ ي ي، ع ـــَ/ ص ـــَ/ و ـــِ ي ي سقَّال، 1996م، يُنظر: 115).

وهناك مَنْ يرفض ذلك، ويرى أنّ النسب إلى المقصور في نحو (فتى، وعصا) تلتقي فيه حركتان، هكذا: ف ـــَ/ ت ـــً + ـــِ ي ي، ع ـــَ/ ص ـــً + ـــِ ي ي، وهذا مرفوض في العربية، ولا يجوز حذف إحداهما، ويتم التخلص من ذلك بمرحلتين، إحداهما: زيادة الواو بين الحركتين لتفصل بينهما، وتربطهما في الوقت نفسه، فتصبح: (فتاويّ، وعصاويّ)، هكذا: ف ـــَ/ ت ـــً/ و ـــِ ي ي، ع ـــَ/ ص ـــً/ و ـــِ ي ي، والأخرى: تقصير الفتحة الطويلة، هكذا: فتاوي: ف ـــَ/ ت ـــً/ و ـــِ ي ي

← فَتَويّ: ف ـــَ/ ت ـــَ/ و ـــِ ي ي، عَصَاوي: ع ـــَ/ ص ـــً/ و ـــِ ي ي ← عَصَويّ: ع ـــَ/ ص ـــَ/ و ـــِ ي ي الشايب، 2014م، يُنظر: 139).

وهنـاك مَـنْ يرى أنّ الاسـم المقصـور في حالة النسـب يتعرض لبعـض التغييرات الصوتيـة؛ فـإن كان الأصـل في ألفه اليـاء، ومنه (فتـى)، نقول في النسـب: (فَتَي + ـــِ ي ي): ف ـــَ/ ت ـــَي + ـــِ ي / ي ـــُ، ويتم التخلص من الياء الأولى؛ فتصبح الكلمـة: (ف ـــَ/ ت ـــَ + ـــِ ي / ي ـــُن، وتلتقي الفتحة والكسرة؛ فتتولد الواو نتيجـة الانزلاق لتفصل بينهـما؛ فتصير: (فَتَوِيّ)، وإن كان الأصـل في ألفه واواً، ومنه (عصا)، نقول في النسب: (عَصوِيّ)؛ إذ لا يتوفر الواوي على سياق التغيير الذي توفر عليه اليائي، وأما إذا نسِبَ إلى (عصا) بالألف؛ فيكون: (ع ـــَ/ ص ـــً + ـــِ ي / ي ـــُن؛ فتلتقي الفتحة الطويلة بالكسرة القصيرة، وتتولد الواو نتيجة الانزلاق لتفصل بينهما، وتصير الكلمة: (عصويّ) (عبابنة 2018م، يُنظر: 361-362).

وللدكتور عبد الصبور شاهين رأي يختلف عمَّا سبق؛ إذ يرى أنّ الألف تقلب واواً في (فتى، وعصا)؛ فيقال: (فَتَويّ، وعَصَويّ) (شاهين، 1980م، يُنظر: 162)، وهذا الرأي أولى بالقبـول؛ لأنّـه بعيد عن الافتراضات، فضـلاً عن أنّ القلب جنَّبنا من السـياقات الصوتية المرفوضة، وهو ما يميل إليه الباحث.

2/ النسب إلى المنقوص: اختلف المحدثون في الأصل المفترض للاسم المنقوص في حال النسب إليه، بالافتراض الآتي:

ـــ افتراض تتابع صائتين من جنس واحد أحدهما طويل والآخر قصير في النسـب إلى المنقوص أو نفي ذلك:

هنـاك مَنْ يرى أنّ الاسـم المنقوص، ومثالـه: (عمٍ) في حالة النسـب تقع فيه كسرة قصيرة مسـبوقة بكسرة طويلة من غير فاصل بينهما، هكذا: ع ـــَ/ م ـــِ + ـــِ ي ي، ويصحـح الأمـر مقطعياً بإحدى طريقتـين، الأولى تتم على مرحلتـين: إحداهما: جعل

حركـة مـا قبل الياء فتحة، فينتج عن ذلك تتابع أربع حركات، أي: ع ـــَ/ م ـــَ + ـــِ + ـــ ي ي، والأخرى تحويل الياء الطويلة إلى ضمة قصيرة لمنع تكرار ثلاث كسرات، وتتخلـق الواو نتيجـة الانزلاق الصوتي بين الفتحة والضمـة، أي: ع ـــَ/ م ـــَ + ـــِ ← ع ـــَ/ م ـــَ + ـــُ + ـــ ي ي ← ع ـــَ/ م ـــَ/ و ـــ ي ي، والطريقة الثانية: أن تحـذف الكسرة الطويلـة من آخر المنقـوص تخفيفاً للصوت (سـقَّال 1996م، يُنظر: 115-116).

واعْتُرِضَ على هذا الرأي في أنّ حركة الميم في (عمٍ) ليسـت كسرة طويلة، وإنما هي قصـيرة؛ لأنّ (عَمِـيٌّ) على زنة (فَعِلٌ)، ثمَّ كيف تحرَّكـت الميم بحركتين مختلفتين (فتحة وكـسرة)، وكيـف تحولت الكسرة الطويلـة المزعومة في آخر الكلمـة إلى ضمة قصيرة، هكذا: ع ـــَ/ م ـــَ + ـــِ ← ع ـــَ/ م ـــَ + ـــُ (الشايب، 2014م، يُنظر: 138).

وهناك مَنْ ينفي هذا الأمر ويعزوه إلى سقوط التنوين، وانتقال الإعراب إلى لاحقة النسـب؛ فتعود لام الكلمة إلى الظهور رفعاً وجراً، لزوال الأسباب المؤدية إلى حذفها، وتظـل محافظـة على وجودهـا في حال النصـب، وتصبح الكلمـة: (عَمِـي): ع ـــَ/ م ـــ ي، وقـد مـرَّت الكلمة بتغييرات صوتية في النسـب إلى أن وصلـت إلى (عَمَوِيّ)، هكذا: عَمِـيْ + يّ: ع ـــَ/ م ـــ ي + ـــ ي ي ← عَمِيِيّ ←: ع ـــَ/ م ـــ ي + ـــ ي ي، ولثقـل توالي الأمثال، وطلب الخفة تحصل مخالفة على مرحلتين، إحداهما: المخالفة بين الحركات أولاً بتحويل الكسرة الأولى إلى فتحة، هكذا: عَمِيِيّ ← عَمَيِيّ، والأخرى: المخالفة بين الياءات؛ فتخالف الياء الأولى إلى واو هرباً من ثقل تتابع الأمثال (الياءات والكسرات) فتصبح الكلمة: (عَمَوِيّ)، هكذا: ع ـــَ/ م ـــَ ي + ـــِ ي ي ← ع ـــَ/ م ـــَ/ و ـــِ ي ي الشايب، 2014م، 140-141).

وهناك مَنْ يرى أنّ الاسم المنقوص تظهر في آخره ألف (فتحة طويلة)، أي: (عمى + ـــِ ي / ي ـــُ)، وقد التقت فيه الفتحة الطويلة مع الكسرة اللاحقة للنسب؛ فتنزلق

الـواو بينهما للفصل بـين الحركات، وتقصَّر الفتحة الطويلة بعـد ذلك، هكذا: ع ـــَ/ م ـــً+ ـــِي / ي ـــُ← ع ـــَ/ م ـــً/ و ـــِي / ي ـــُ← ع ـــَ/ م ـــَ/ و ـــِي / ي ـــُ (عبابنة، 2018م، يُنظر: 362-363)، وافتراض الانزلاق لو سلَّمنا به في هـذا الموضع ليس دقيقاً؛ ذلك أنّ الانزلاق بـين الفتحة الطويلة والكسرة يتولد عنه الياء، وليس الواو.

الخاتمة:

توصَّل البحث إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها بما يأتي:

1/ أسـهمت مسـألة افتراض الأصل بشكل واضح في بيان التحولات التي طرأت عـلى الكلـمات إذا مـا قورنـت بصيغتهـا الحاليـة، والغاية الرئيسـة من ذلـك الغاية التعليمية.

2/ بـدا واضحـاً في مسـألة افتراض القلب المـكاني في صيغة (افتعـل) أنّ الزاعمين بذلك بنوا افتراضهم على ما وجدوه في بعض اللغات السامية من خصائص تشترك فيها تلك اللغات مع العربية.

3/ لم تكن مسائل الإعلال ذات توجيه صوتي واحد؛ إذ إنّ بعضهم يفترض إعلالاً بالقلب، ويراه آخرون إعلالاً بالحذف، من ذلك افتراض الأصل في (قائل)؛ فمنهم مَـنْ ذهب إلى أنّ أصلها (قاول، بايع) قلبت الواو والياء همزة، ومنهم مَنْ يرى أنّهما حذفتا من بنية الكلمة، وجِيءَ بالهمزة للفصل بينهما.

4/ إنّ افـتراض ثلاثيـة الحركـة أو ثنائيتهـا ترتـب عليهـا صـور مقطعيـة افتراضية مكروهـة زادت الأمر تعقيداً؛ فلو افْتُرِضَ فيها أنصاف الصوائت في البنى المقطعية لكان الأمر أكثر قبولاً، وأيسر فهماً من التأويلات البعيدة.

5/ كشـفت الدراسـة عـن أنّ الأصل المفترض لم يكـن واحداً في الـدرس الصوتي الحديث؛ فكان كل فريق يفترض أصلاً لبنية معينة، ويبني عليها قاعدة صوتية، كما

أنّ المتفقين على أصل مفترض واحد لم يكونوا على حد سواء في تعليلاتهم للتحلوات الصوتية التي مرَّت بها الكلمة إلى أن تطورت إلى صيغتها الحالية.

6/ إن كثـرة الافتراضـات، والتعليلات من شـأنها أن تثقل كاهـل الدرس الصوتي الحديث، وتعقِّد الفهم، وتجعله عصيًّاً على مَنْ أراد أن يلج هذا الحقل المعرفي.

ومن هنا يدعو الباحث إلى ضرورة التيسير في الدرس الصوتي الحديث الذي أصبح طريقه شائكاً بسبب تعدد الرؤى، والاجتهادات، والتأويلات.

المراجع

أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش (643هـ). شرح المفصَّل. مصر: الطباعة المنيرة، (د.ت).

أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد المخضرم الإشبيلي المعروف بـ ابن عصفور (669هـ). الممتع الكبير في التصريف. مكتبة لبنان، 1996م.

أبـو الفتح عثمان ابن جني (392هـ). المحتسـب في تبيين وجوه شـواذ القـراءات. وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1999م.

أبـو بشر عمـرو بن عثمان بن قنـبر الحارثي بالولاء سـيبويه (180هــ). الكتـاب. ط2. مصر: مكتبة الخانجي، 1982م.

أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت377هـ). الحجة للقراء السبعة. ترجمة بدر الدين قهوجي، بشـير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، أحمد يوسـف الدقاق. ط2. بيروت: دار المأمون للتراث، 1993م.

أبـو فتـح عثمان ابن جني (392هـ). سر صناعة الإعـراب. ط1. بيروت/ لبنان: دار الكتب العلمية، 2000م.

الشـيخ أحمـد الحملاوي (1351هـ). شـذا العـرف في فن الـصرف. ترجمة ضبـط وتصحيح: محمود شاكر. مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ت).

د. أحمـد عبد التواب الفيومي. أبحاث في علم أصوات اللغة العربية. ط1. القاهرة: مطبة السـعادة، 1991م.

د. الطيِّـب البكُّـوش. التصريف العـربي من خلال علم الأصـوات الحديث. ط2. المطبعـة العربية، 1987م.

د. جواد كاظم عناد. المزدوج في العربية (المفهوم، المصاديق، التحولات). ط1. دمشق/ سوريا: دار تموز، 2011م.

د. داود سـلوم. دراسـات اللهجات العربية القديمة. ط1. لاهور/ باكستان: مطبعة المكتبة العلمية، 1976م.

د. داود عبده. دراسـات في علم أصـوات العربية. ط1. عـمان/ الأردن: دار جرير للنشر والتوزيع، 2010م.

د. داود عبده. أبحاث في اللغة العربية. بيروت _لبنان: مكتبة لبنان، 1973م.

د. ديزيره سقَّال. الصرف وعلم الأصوات. ط1. بيروت/ لبنان: دار الصداقة العربية، 1996م.

د. رمضـان عبـد التـواب. المدخـل إلى علم اللغـة ومنهـاج البحث اللغـوي. ط3. القاهـرة: مكتبة الخانجي، 1997م.

د. رمضـان عبـد التواب لحن العامة والتطـور اللغوي. ط2. القاهرة/ مـصر: مكتبة زهراء الشرق، 2000م.

د. سـعيد محمـد شـواهنة. القواعد الـصرف صوتية بين القدمـاء والمحدثين. ط1. عـمان / الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2007م.

د. سمير شريف إستيتيه. علم الأصوات النحوي. عمان/ الأردن: دار وائل للنشر، 2012م.

د. صبـاح عطيوي عبود. المقطع الصوتي في العربيـة. عمان/ الأردن: دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2014م.

د. صبحي الصالح. دراسات في فقه اللغة. ط16. بيروت/ لبنان: دار العلم للملايين، 2004م.

د. عادل نذير بيري الحسَّـاني. التعليل الصـوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث (قراءة في كتاب سيبويه). ط1. بغداد: ديوان الوقف السني، 2009م.

د. عبد الجبار علوان النايلة. الصرف الواضح. مطبعة جامعة الموصل، 1988م.

د. عبـد الصبور شـاهين. القراءات القرآنيـة في ضوء علم اللغة الحديث. القاهـرة: مكتبة الخانجي، 1966م.

د. عبـد الصبور شـاهين. المنهج الصوتي للبنية العربية (رؤيـة جديدة في الصرف العربية). بيروت / لبنان: مؤسسة الرسالة، 1980م.

د. عبد العليم إبراهيم. تيسير الإعلال والإبدال. القاهرة: مكتبة غريب، (د.ت).

د. عبد الغفار هلال. النظريات النسقية في أبنية العربية. ط1. القاهرة/ مصر: دار الكتاب الحديث، 2009م.

د. عبد الفتاح إبراهيم. مدخل في الصوتيات. تونس: دار الجنوب للنشر، (د.ت).

د. عبد القادر عبد الجليل. علم الصرف الصوتي. ط1. عمَّان: دار أزمنة، 1998م.

د. عبـد المقصود محمد عبد المقصود. دور علم الأصوات في تفسـير قضايا الإعلال في العربية. ط1. القاهرة/ مصر: مكتبة الثقافة الدينية، 2007م.

د. عبد المقصود محمد عبد المقصود. دراسة البنية الصرفية في اللسانيات الوصفية. ط1. الدار العربية للموسوعات، 2006م.

د. فيصل إبراهيم صفا. قضايا التشكيل في الدرس اللغوي في اللسان العربي. ط1. إربد / الأردن: عالم الكتب الحديث، 2010م.

د. محمد جواد النوري. التفكير الصوتي عند سيبويه في ضوء علم اللغة الحديث. بيروت/ لبنان: دار الكتب العلمية، 2018م.

أ. د. محمد جواد النوري. علم أصوات العربية. عمَّان: جامعة القدس المفتوحة، 2003م.

د. محمود سليمان ياقوت. الكتاب بين المعيارية والوصفية. ط1. مصر: دار المعرفة الجامعية، 2000م.

د. نعمان بوقرة. المدارس اللسانية المعاصرة. القاهرة/ مصر: مكتبة الآداب، 2003م.

د. يحيى عبابنة. الصرف العربي التحليلي (نظرات معاصرة). إربد / الأردن: دار الكتاب الثقافي، 2018م.

د.أحمد مختار عمر. دراسة الصوت اللغوي. القاهرة: عالم الكتب، 1997م.

د.جواد كاظم عناد. تجاورشرح الصوامت في العربية (قراءة أُخرى). ط1. دمشق: مطبعة تموز، 2011م.

د.حسام سعيد النعيمي. أبحاث في أصوات العربية. ط1. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامَّة (آفاق عربية)، 1998م.

د. حسام النعيمي. الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني. العراق: منشورات وزارة الثقافة، 1980م.

د.زيد خليل القرَّالة. الحركات في اللغة العربية (دراسة في التشكيل الصوتي). ط1. إربد / الأردن: عالم الكتب الحديث، 2004م.

د.عبد الحليم محمد عبدالله. الأصول والفروع في كتاب سيبويه. ط1. بيروت/ لبنان: دار الكتب العلمية، 2017م.

د.فوزي الشايب. أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة. ط1. الأردن، إربد: عالم الكتب الحديث، 2004م.

د.محمد جواد النوري. دراسات صوتية وصوتية صرفية في اللغة العربية. ط1. بيروت/ لبنان: دار الكتب العلمية، 2018م.

د.محمود سليمان ياقوت. التراكيب غير الصحيحة نحوياً في الكتاب لسيبويه (دراسة لغوية). ط2. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، (د. ت).

د.هادي نهر. دراسات في اللسانيات (ثمار التجربة). ط1. عمان/ الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2011م.

د.يحيى عبابنة. دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية. ط1. عمان: دار الشروق، 2000م.

رعد عبد الحسين حمدوش. الأصل المفترض في العربية (دراسة لغوية) (أطروحة دكتوراه). كلية الآداب/ جامعة القادسية، 2017م.

كمال الدين الأنباري. أسرار العربية. ط1. دار الأرقم بن أبي الأرقم، 1999م.

ماريو باي. أسس علم اللغة. ترجمة د. أحمد مختار عمر. ط8. القاهرة: عالم الكتب، 1998م.

محمد الأنطاكي. المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها. ط3. بيروت: دار الشرق العربي، (د.ت).

محمود سالم عيسى خريسات. التفسيرات الصوتية للظواهر الصرفية العربية (أطروحة دكتوراه). كلية الآداب/ جامعة اليرموك، 2002م.

نجم الدين محمد محمد بن الحسن الرضي الإستربادي (686هـ). شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (1093هـ). ترجمة تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفرات، محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت/ لبنان: دار الكتب العلمية، 1975م.

هنري فليش. العربية الفصحى (دراسة في البناء اللغوي). ترجمة د. عبد الصبور شاهين. القاهرة/ مصر: مكتبة الشباب، 1997م.

البحوث والمقالات:

د. أبو أوس إبراهيم الشمسان. «الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب سر صناعة الإعراب لابن جني.» حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، 2002م. الحولية (22)، الرسالة (186).

د. فوزي حسن الشايب. «تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي.» 1989م. حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الرسالة (62)، الحولية (10).

د. داود عبده. «ترتيب تطبيق القواعد الصوتية في اللغة العربية.» المجلة العربية للدراسات اللغوية، 1982م. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، مج (1)، ع (1).

د. فوزي حسن الشايب. «في الصرف العربي (ثغرات ونظرات).» 2014م. مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية ع (6).

د. أحمد الحمو. «محاولة ألسنية في الإعلال.» 1989م. مجلة عالم الفكر، مج (20)، ع (3)، وزارة الإعلام، الكويت.

د.محمد جواد النوري. «من العوامل الصوتية في تشكيل البنية العربية.» 1993م. مجلة البقاء للبحوث والدراسات-جامعة عمان الأهلية، مج (2)، ع (1).

د. فوزي حسن الشايب. «من مظاهر المعيارية في الصرف العربية.» 1986م. مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، مج (10)، ع (30).